- **نتـــائـــج الدراســة.**
- **الـخـــاتمـــــة.**
- **استشراف المستقبل بعد أحداث ثورة شباب الخامس والعشرين من يناير 2011 في مصر.**

نتـــائـــج الـــدراســـة

لما كانت الدراسة الحالية تهدف إلي التحليل السوسيولوجي للهجرة غير الشرعية للشباب من حيث التحقق من وجود علاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكل من النسق السياسي، والنسق الاقتصادي، والنسق الاجتماعي، والنسق الثقافي، ورصد تداعيات الهجرة غير الشرعية في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

وللتحقق من صدق فروض الدراسة الحالية قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية علي عينة من المهاجرين غير الشرعيين، وعلي عينة من سماسرة الهجرة غير الشرعية، واستطلاع رأي بعض المهتمين بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد استخدمت الباحثة في ذلك دليل دراسة الحالة للشباب المهاجرين غير الشرعيين، ودليل المقابلة المقننة لسماسرة الهجرة غير الشرعية، ولذا فإن الباحثة قد اعتمدت علي نتائج المقابلات الميدانية، واعتمدت علي استجابات العينة في تفسير نتائج الدراسة دون تحويلها إلي أسلوب كمي، ولذا لا تخضع نتائج الدراسة الميدانية إلي المعالجة الإحصائية.

ونظراً لتباين عينة الدراسة الحالية من بعض شرائح من شباب المهاجرين وبعض سماسرة السفر، ورؤي بعض المهتمين بظاهرة الهجرة غير الشرعية، فقد رأت الباحثة مناقشة نتائج الدراسة وفقاً للترتيب السابق.

أولاً: نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بنماذج واقعية من المهاجرين غير الشرعيين:

1- خصائص العينة:

فيما يختص بالتوزيع الجغرافي تعد قرية كفر الجمال- مركز طوخ- محافظة القليوبية من أكثر القري المحافظة التي ترتفع فيها معدلات ممارسة الشباب للهجرة غير الشرعية، وتراوحت الأعمار لعينة الدراسة بين 15-25 سنة وهي الفئة العمرية التي تنشط فيها هجرة الشباب، وأن نسبة من لم يسبق لهم الزواج مرتفعة وتبلغ 54%، ويرجع تأخر سن الزواج إلي تدني المستوي الاقتصادي- الاجتماعي، ويعيشون في أسر يبلغ متوسط أفرادها نحو 7 أفراد، وفيما يخص المستوي التعليمي فإنهم يمثلون مستويات تعليمية متباينة، فبعضهم أمي، والبعض الأخر حاصل علي الشهادة الابتدائية أو الإعدادية (يقرأ ويكتب)، ومنهم من حملة المؤهلات العليا (تعليم جامعي- دكتوراه)، وكان يعمل 64% منهم في وظائف مختلفة قبل هجرتهم من مصر بأجور متدنية، حيث كان يتقاضي نسبة كبيرة منهم ما بين 100-500 جنيهاً مصرياً، والنسبة الآخري المتبقية كانوا يتقاضون شهرياً ما بين 250-500 جنيهاً مصرياً، وأشارت نتائج الدراسة إلي أن

المستوي الاقتصادي- الاجتماعي لعينة الدراسة- قبل الهجرة- أقل من المتوسط، وهذا يعد سبباً مباشراً لهجرتهم إلي الخارج.

2- دوافع السفر من الدولة الأم(مصر):

إن تحديد دوافع سفر الشباب من مصر التي تؤثر علي قرار الهجرة الذي يتخذه هؤلاء الشباب يعد واحداً من أهداف الدراسة الحالية، لأن معرفة هذه الدوافع قد تساعد في وضع استجابات مناسبة لتخفيض تيارات الهجرة، وأوضحت نتائج الدراسة الحالية أن دوافع سفر الشباب تتمثل في مجملها إلي عوامل سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ونفسية، علي النحو التالي:

- **المحددات السياسية:**

أوضحت نتائج الدراسة بأن الدوافع السياسية وراء قرار الهجرة تتمثل في ضعف المشاركة السياسية للشباب، وعدم إتاحة الفرص لممارسة الديمقراطية فعلاً وليس شعاراً، وقصور الأحزاب السياسية وتراجع فرص العمل إلي دول الخليج العربي، الأمر الذي أدي إلي دفعهم للتفكير في الهجرة.

- **المحددات الاقتصادية:**

أوضحت نتائج الدراسة أن الأسباب الرئيسية وراء قرار الهجرة تتمثل في انخفاض معدلات الأجور والمرتبات في مصر عنه الدول الأوروبية، وعدم مراعاة العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات، وسوء الأحوال المعيشية في مصر، وفقدان الأمل في الحصول علي فرص عمل مما أدي بالتبعية إلي ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب مما دفعهم إلي التفكير في الهجرة إلي إيطاليا وبلدان آخري.

- **المحددات الاجتماعية:**

فيما يتعلق بالدوافع الاجتماعية، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن الدوافع الاجتماعية وراء قرار هجرة الشباب تمثلت في محاولة تحسين مستوي المعيشة، والاستقلالية، وتحول النسق القيمي لدي الشباب، وضعف التنشئة الاجتماعية التي تعد سبباً مباشراً لضعف الروابط الأسرية في القري عما كانت عليه من قبل، وهذا ما دفع الشباب إلي الهجرة من مصر إلي خارجها.

- **المحددات الثقافية:**

أوضحت النتائج أن جملة الأسباب الثقافية التي تدفع الشباب إلي الهجرة تتمثل في تحول النسق القيمي لدي الشباب وسيادة قيم الاستهلاك والربح السريع، وتأثر الشباب المصري

بالثقافة الغربية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، الأمر الذي أدي بالشباب إلي الهجرة رغبة منهم في محاكاة الثقافة الغربية.

- **المحددات النفسية:**

أوضحت نتائج الدراسة أن دافع الغيرة والمحاكاه لدي الشباب يعد من أهم الدوافع النفسية لهجرتهم إلي الخارج حيث يحاولون في ذلك محاكاة النماذج الناجحة من الشباب المقيمين في قراهم وفي القري المجاورة لعينة الدراسة، وتقليد الأقارب والأصدقاء، محاولين في ذلك سعيهم نحو تحقيق الذات، كما أوضحت النتائج أن عينة الدراسة أكثر استجابة بالمؤثرات الأوروبية الخارجية مما قد أدي بهم إلي اتخاذ قرار الهجرة من مصر إلي إيطاليا سواء أكان بطريقة مشروعة أو غير مشروعة.

3- ديناميكيات الهجرة:

تنظر الباحثة إلي ديناميكات الهجرة في الدراسة الحالية علي أنها مصطلح عام يستخدم كمؤشر لما يمكن ملاحظته ميدانياً- علي شباب المهاجرين هجرة غير شرعية، لرصد الوضع الراهن لهذه الظاهرة، وما يصاحب ذلك من تغيرات علي المهاجرين من حيث الطرق المتبعة في عمليات التهريب ومصادر تمويل نفقات الهجرة ومدي وعي المهاجرين غير الشرعيين بظروف السفر وعقوبة الهجرة والمخاطر التي تعرض لها الشباب حتي وصولهم إلي بلد المقصد،... الخ ، وما يصاحب ذلك من خبرات وتجارب علي النحو التالي:

- **تكلفة رحلة الهجرة:**

أوضحت النتائج أن الشباب الذين خاضوا تجربة الهجرة إلي إيطاليا ومارسوا تجربة الهجرة إلي أنهم دفعوا مبالغ مالية لسماسرة السفر لتسهيل عملية الهجرة تتراوح من 30-60 ألف جنيه بمتوسط 45 ألف جنيه، حيث أظهرت النتائج بأنه ليس هناك تسعيرة موحدة، حيث ترتفع تكاليف الهجرة بارتفاع احتمالات نجاحها وانخفاض المخاطر المصاحبة لها، ويعتمد الشباب في ذلك علي الأقارب والسماسرة معاً ، ويحصل الشباب علي تكاليف السفر من مصادر مختلفة مثل: بيع منزل، أو قطعة أرض زراعية، أو مدخرات ذهبية، أو ادخار من مرتبه الذي كان يتقاضاه قبل السفر، أو سحب قرض من أحد البنوك بضمان العقار أو الأراضي الزراعية، أما عن طريقة دفع المبلغ المتفق عليه مع السمسار، يقوم الشاب بدفع 50% من المبلغ والمبلغ المتبقي يأخذ عليه السمسار إيصال أمانة بباقي المبلغ كضمان مالي، وبعد نجاح رحلة السفر، يقوم الشاب بالاتصال بأحد الأهل أو الأقارب- حسب الاتفاق- لتسديد باقي المبلغ للسمسار.

- **الوعي بظروف السفر:**

أوضحت النتائج أن شباب المبحوثون لم تكن لديهم رغبة في عمل مشروع بمصر قبل السفر بسبب استحواذ فكرة الهجرة علي تفكيرهم بشكل أساسي، وتخوفاً من فشل المشروع من

جراء عدم تفعيل التكافل والضمان الاجتماعي علي المشروعات، وفقد الثقة والأمان في كثير من الأحيان في العوائد المادية من المشروع التي لا تلبي احتياجاتهم الأساسية.

- **المعرفة بعقوبة الهجرة غير الشرعية:**

أشارت نتائج الدراسة إلي عدم وقوع عقوبة مباشرة علي الشباب المهاجر، بينما تكمن الخطورة فقط في تخوف الشباب من فشل الرحلة أما بالموت غرقاً في البحر، أو بالقبض عليهم وترحيلهم قسراً سواء من بلد المعبر "ليبيا" أو بلد المهجر" إيطاليا" وتعرضهم إلي الحبس لمدة طويلة قبل ترحيلهم إلي مصر.

أما بالنسبة لاختيار الشباب للدولة التي يرغبون في الهجرة إليها فهي "إيطاليا" لارتباطها بتيارات الهجرة الحالية السائدة في مصر، حيث تتم إدارة هجرة الشباب المصري إلي إيطاليا عن طريق العلاقات الأسرية والعائلية في القري بالتنسيق مع سماسرة الهجرة غير المرخص لهم المقيمين في نفس القري، أو قري مجاورة لعينة الدراسة، كما تبين أن هجرة الشباب تمركز في محافظة القليوبية في قري عينة الدراسة، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الدولة الأكثر جذباً للشباب هي إيطاليا، وفي مستوي ذلك يمكن القول أن الهجرة إلي إيطاليا تتم إدارتها من خلال سوق مغلق لا يدخله إلا أبناء القري والقري المجاورة لها، ويرجع تحويل تيارات هجرة الشباب إلي إيطاليا إلي أن الشباب يعتقدون أن الهجرة لدول الخليج العربي أصبحت لم تعد مربحة كما كان الحال في الماضي، وأن العمل في إيطاليا أفضل من العمل في دول الخليج.

وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك عنصراً هاماً يدفع الشباب إلي الهجرة غير الشرعية يتمثل في محاكاة التجارب الناجحة للآخرين الذين استطاعوا أن يحققوا مستويات اجتماعية واقتصادية وخاصة قرية كفر الجمال/ طوخ/ قليوبية، والنمط الاستهلاكي الذي يمارسه العائدون من الهجرة في الزواج.

والجدير بالذكر أن نتائج الدراسة الحالية قد أوضحت أن الغالبية العظمي من الشباب المصري الذي يرغب في تكرار الهجرة إلي إيطاليا ما هي إلا إعادة إنتاج لنمط الهجرة المصرية لكي يحقق الشباب أهدافاً مالية محددة وبعد ذلك يعودون إلي مصر، كما تبين أن الهجرة غير الشرعية السائدة في مصر في مجملها هجرة ذكورية ومؤقتة في طبيعتها بخلاف الدول الآخري.

- **معرفة الشباب بالهجرة غير الشرعية وتهريبهم من مصر:**

أوضحت نتائج الدراسة أن الشباب المصري علي وعي تام بالآثار السلبية للهجرة غير الشرعية والعواقب المترتبة عليها مثل القبض عليهم، وترحيلهم، وفرض الغرامات عليهم، بالإضافة إلي الأخطار المصاحبة لرحلة الهجرة وخصوصاً الرحلة عبر البحر المتوسط، حيث

تبين للباحثة من خلال مقابلتها لعينة الدراسة العائدين من الهجرة أنهم قد مارسوا هذه المخاطر، كما تبين أن العديد من الشباب الحاصلين علي مؤهلات متوسطة وجامعية قد وقعوا تحت ضغوط نفسية كبيرة لعدم قدرتهم علي وجود عمل يتناسب مع مستواهم التعليمي، وأن هذه الظروف جعلت الشباب يعرضون أنفسهم لمخاطر الهجرة.

كما أوضحت عينة الدراسة بأنهم يعرفون إجراءات الهجرة الشرعية بما فيها الحصول علي وثيقة سفر صالحة وتأشيرة دخول وعقود عمل ....الخ، ولكنهم قد عبروا أن طريق الهجرة الشرعية مغلق تماماً أمامهم ومتاح من خلال إتباع أساليب الرشوة والمحسوبية، وأرجع الشباب ذلك إلي الخلل الإداري في الجهات المعنية بذلك، كما يعتقدون أنهم لا يستطيعون الوفاء بكافة متطلبات الهجرة الشرعية إلي إيطاليا أو غيرها، حيث أن بعض أفراد عينة الدراسة الذين اختاروا طريقة الهجرة غير الشرعية إلي إيطاليا قد حاولوا مراراً وتكراراً أن يحصلوا علي تأشيرة سفر إلي إيطاليا ولكنهم فشلوا بسبب تعرضهم للنصب عن طريق المكاتب الوهمية، ويعد فشلهم والنصب عليهم مبرراً منطقياً من وجهة نظرهم إلي اللجوء للهجرة غير الشرعية.

أما عن تهريب الشباب ودور السماسرة، فقد أوضحت المناقشات الفردية مع الشباب أن الهجرة عن طريق ليبيا هي الأرخص والأكثر ممارسة حتي وقت إجراء الدراسة الحالية، وذلك بسبب سياسة الحدود المفتوحة بين مصر وليبيا تجعل الشباب المصري لا يحتاج إلي تأشيرة دخول للسفر إلي ليبيا، ولكن تغير الأمر وبعد أن وضعت ليبيا حدوداً للدخول إليها فقد يلجأ سماسرة السفر إلي تهريبهم إلي ليبيا بطريقة غير شرعية ومنها إلي إيطاليا، حيث يعتقد السماسرة بتدبير سيارة للشباب تنطلق بهم مباشرة من القرية إلي ليبيا دون قيود، وتوجه السيارة إلي مكان محدد في ليبيا قد يكون تم الاتفاق عليه مع سمسار أو الوسيط في ليبيا، حيث يستقبلهم عند وصولهم ويقيمون في منازل كبيرة تسمي بالحوش قريبة من الشاطئ، وفي هذا المكان يتقابل الشباب المصريين مع العديد من الجنسيات الآخري، وقد يطول بقاء هؤلاء الشباب في محل إقامتهم لمدة قد تصل إلي أربعة شهور أو أقل أو أكثر حتي يتم إعداد أحد المراكب لنقلهم، ويتم تحديد اليوم وموعد التحول بواسطة السمسار، وقد أوضح بعض الشباب المهاجرين من عينة الدراسة أن لحظة توجيههم لاستقلال المركب دائماً يكون هذا الموقف محفوفاً بالمخاطر، حيث يمكن للشرطة الليبية مداهمتهم والقبض عليهم في المكان الذي يقيمون فيه حتي يتم تجهيز المركب.

4- آليات الهجرة غير الشرعية:

تشير نتائج الدراسة فيما يتعلق بالتنظيم الاجتماعي لتهريب الشباب المهاجرين إلي وجود تنظيم اجتماعي– غير مشروع – لتهريب المهاجرين عينة الدراسة، يتمثل هذا التنظيم في وجود بعض وسطاء السفر الليبيين يعيشون في مصر لهذا الغرض، ويوجد في قري الدراسة سماسرة السفر يقومون بالاتصال بالوسيط الليبي للاتفاق معه علي الرحلة من حيث عدد مجموعة شباب

المهاجرين، والمبلغ الذي يدفعه كل شاب، وبعد التنسيق فيما بينهما يقوم السمسار المصري بتدبير سيارة خاصة لنقل مجموعة الشباب من مصر إلي ليبيا- دون وجود أوراق سفر رسمية- وبعد وصولهم إلي ليبيا يتم إيداعهم في مكان معين لمدة قد تصل إلي ثلاثة شهور رسمية- وبعد وصولهم إلي ليبيا يتم إيداعهم في مكان معين لمدة قد تصل إلي ثلاثة شهور حتي مجيء ميعاد الرحلة، يقوم الكشاف الليبي باصطحاب شباب المهاجرين إلي المركب، وأشار المبحوثون أنه جرت العادة في أن يكون للمركب سائق خاص أو تكاليف أحد المهاجرين بقيادة المركب بعد تسليمه بوصلة لتحديد الاتجاهات التي تسير المركب عليها، وتبدأ رحلة العبور فقد يتم القبض عليهم أو الموت غرقاً في مياه البحر، بسبب الحمولة الزائدة من الشباب علي المركب وخاصة أن هذه المراكب غير مؤهلة لرحلة الذهاب فقط دون انتظار عودتها مرة آخري، أو القبض عليهم.

هذا عن الطرق البحرية الأكثر شيوعاً، أما التنظيم والطرق الجوية تتم من خلال محاولة الحصول علي تأشيرة سفر مؤقت من مصر بغرض السياحة وغالباً ما تكون من مصر إلي تركيا أو روسيا، وأشارت نتائج الدراسة إلي أن الهجرة الجوية تتم من مصر إلي تركيا ومنها إلي المجر مروراً بسولفانيا وسيراً علي الأقدام في الغابات براً حتي وصولهم إلي إيطاليا- ومنهم من يسافر إلي تركيا بتأشيرة سياحية مؤقتة، ومنها إلي البانيا ومنها تم استقلالهم لانش لتوصيلهم إلي شاطئ إيطاليا، ويتبع آخرون الهجرة غير الشرعية من روسيا إلي أوكرانيا ومنها إلي اليونان أو فرنسا أو إيطاليا أو إلي أي دولة أوروبية،وهكذا يتضح أن آليات الهجرة من حيث التنظيم الاجتماعي لها يختلف باختلاف نوع السفر سواء أكان بحراً أو جواً.

5- المخاطر التي تعرض لها الشباب أثناء السفر حتي الوصول إلي بلد المقصد :

أوضحت نتائج الدراسة أن أهم المخاطر التي واجهت أفراد العينة حتي الوصول إلي بلد المقصد تمثلت في التخوف من الموت غرقاً من جراء المركب غير المؤهلة ومجهزة للسفر، الخوف من القبض عليهم من قبل أي سلطات وخاصة الصليب الأحمر، حيث أن الهروب من الصليب يتم من خلال التسلل من سور الصليب، أو قيام الشباب بالتمثيل عليهم بأنهم مرضي ويطلبون العلاج في إحدي مستشفيات إيطاليا، وفي أثناء هذه المحاولة قد يتعرضون للعديد من المخاطر التي تختلف من رحلة إلي آخري باختلاف المواقف التي يتعرضون لها أثناء السفر.

6- عوامل الجذب في دول المقصد:

أوضحت نتائج الدراسة أن في دول المقصد (إيطاليا) تتوفر فيها عوامل جاذبة لهجرة الشباب المصري إليها، حيث أشار المبحوثون أن عوامل الجذب تحمل الطابع الانتقائي لهجرتهم إلي إيطاليا استناداً إلي معايير رأس المال البشري، فيما يتعلق بارتفاع الأجور والمرتبات عنها في مصر، وتوافر فرص العمل في المجالات المختلفة.

7- الأسباب التي جعلت الشباب تفضيل السفر إلي إيطاليا:

أوضحت نتائج الدراسة أن الشباب يفضلون السفر إلي إيطاليا- بجانب توافر عوامل الجذب- إلي وجود بعض الأقارب هناك، وتكرار التجارب الناجحة، وأن إيطاليا تعد من أقل الدول نسبة في ترحيل المهاجرين، فضلاً عن تمتعها بالديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان، بجانب إتاحة الفرص للتعبير عن الرأي، وقرب إيطاليا الجغرافي من مصر، وقرب الطابع الاجتماعي للشعب الإيطالي إلي الطابع المصري.

8- النتائج المترتبة علي الهجرة غير الشرعية للشباب في بلد المقصد (إيطاليا):

أوضحت نتائج الدراسة أن ما سمعه الشباب المهاجرون عن إيطاليا مطابقة للواقع الحقيقي هناك، ويرجع ذلك إلي سيادة النطاق القروي والعائلي، ولكن تعتقد الباحثة بأن نجاحهم في سرعة الاندماج مع المجتمع الإيطالي نسبي وليس مطلق، ويختلف باختلاف الأماكن المحلية في بلد المقصد، فضلاً عن ظروف كل مجموعة عن المجموعات الآخري، من حيث وجود/ أو عدم وجود أقارب وأصدقاء لهؤلاء الشباب، وهذا ما يعد من بين العوامل التي قد تساعد علي اندماجهم في المجتمع الإيطالي، أما عن المخاطر التي تواجه عينة الدراسة في بلد المقصد فقد أوضحت النتائج عدم تعرضهم للمخاطر، إلا أنهم قد واجهوا بعض الصعوبات بينما استطاعوا التغلب عليها من خلال خبرة الأقارب والأصدقاء هناك .

كما أشارت نتائج الدراسة إلي أن طبيعة الأعمال التي كانوا يمارسونها في بلد المقصد اتسمت بتدني الأجور وبخاصة في السنوات الأولي من الهجرة، وبدأت معدلات الأجور بعد حصولهم علي الإقامة، حيث أتاحت لهم فرص التنقل من عمل لآخر، وأوضح بعض المبحوثين أن دخل الفرد يتوقف علي طبيعة العمل، ومهارات الشباب في إتقان هذا العمل، كما أشار البعض إلي أن هناك بعض الشباب قد نفروا من الأعمال التي كانوا يعملون بها، حيث كانت أعمالاً ذات مستوي متدني لا يليق ببعض الشباب، فضلاً عن عدم تقاضي جميع حقوقهم المادية مقابل هذا العمل مما جعلهم يفكرون في العودة إلي مصر.

9- النتائج المترتبة علي الهجرة غير الشرعية للشباب في بلد المنشأ (مصر):

لما كانت النتائج المترتبة علي الهجرة غير الشرعية في بلد المنشأ كأحد فروض الدراسة الحالية للتحقق منها، فقد رأت الباحثة أن تعرض النتائج من خلال تناولها للتحويلات التنموية، ومدي تغيير/ عدم تغيير الأوضاع قبل الهجرة، ومدي الرغبة/ في عودتهم إلي مصر، وتأثيرها علي السفر بالانتماء، والتوجه المستقبلي فيما يتعلق بتقرير المصير، وذلك علي النحو التالي:

- **التحويلات التنموية:**

أوضحت نتائج الدراسة أن التحويلات التنموية للشباب المهاجرين من عينة الدراسة كانت تتم بطريقة غير رسمية عن طريق بعض الأقارب أو مكاتب الصرافة، الأمر الذي يشير إلي أنها ليست لها تأثير إيجابي علي التنمية المجتمعية بشكل مباشر.

- **دور الهجرة غير الشرعية علي تغيير/ عدم تغيير التي كانت تشعر المهاجرين غير الشرعيين بالرضا/ عدم الرضا في البلد الأم:**

أوضحت نتائج الدراسة أن شعور الشباب المهاجرين بالرضا من سفرهم إلي إيطاليا وذلك لتحسين أوضاعهم المادية، وخاصة الحرفيين منهم حيث قد نموا مهاراتهم المهنية بشكل أفضل، بعكس الشباب ذوي المؤهلات التعليمية المختلفة حيث لا يمتلكون حرفة معينة، كما أوضحت النتائج إلي التغير الإيجابي في أوضاعهم الاجتماعية حيث اتيح لهم الزواج وتكوين أسر، كما تمثل التغير في جانب قيم بعض الشباب فيما يتعلق بتعلم احترام الوقت، والانضباط والالتزام في العمل.

- **التفكير في العودة / أو عدم العودة إلي مصر والاستقرار فيها:**

أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمي من المبحوثين يرغبون في العودة إلي مصر والاستقرار فيها بعد تحسين مستواهم المادي، وتحقيق ما يسعون إليه، وهذا ما يؤكد بدوره علي شعور هؤلاء المبحوثين بالانتماء، كما تمثل التوجه المستقبلي للمبحوثين فيما يتعلق بتقرير المصير فإن كل ما يخططون له في المستقبل هوا لاستقرار في مصر وتكوين أسرة وعمل مشروع يدر عليهم دخلاً يؤمن لهم حياة كريمة، حيث أنهم طموحون ومنتمون إلي وطنهم ولكنهم مغامرون فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية علي حالات سماسرة الهجرة غير الشرعية:

نظراً لإجراء الدراسة الميدانية علي عينة من سماسرة الهجرة غير الشرعية، مستخدمة في ذلك دليل مقابلة معه لتحقيق هذا الغرض، ونظراً لاشتمال دليل المقابلة علي عدد من البنود التي تستهدف جمع المعلومات من سماسرة الهجرة غير الشرعية حول جوانب محددة، لذا ستتناول الباحثة نتائج المقابلة وفقاً لتسلسل بنودها وذلك فيما يلي:

- أشارت نتائج الدراسة في هذا الجانب إلي أن لسماسرة السفر دوراً كبيراً في تسفير الشباب بشكل غير شرعي، ويتقاضي السماسرة مبلغ مالي يتراوح ما بين 10-70 ألف جنيه مصري عن كل فرد، وتتمثل الأسباب التي تدفع الشباب إلي الهجرة غير الشرعية بصورة عامة إلي حالات الفقر، والبطالة، وانخفاض الدخل وعدم ثباته في ظل ارتفاع الأسعار، وتدني مستوي المعيشة، والرغبة في الزواج وتكوين أسرة، ورغبة في الثراء السريع، ومحاكاة النماذج الناجحة في قري عينة الدراسة، وأرجعت عينة الدراسة صعوبة السفر بشكل غير شرعي إلي عدة عوامل منها: التكلفة المالية العالية، والإجراءات الرسمية المعقدة، وسيادة ظاهرة الرشوة والمحسوبية، أما عن أساليب الإقناع التي يتبعها سماسرة السفر لإقناع الشباب، فأشاروا إلي أنه ليست هناك أساليب أقناع لديهم محددة، ولكن يأتي إليهم الشباب بمحض إرادتهم نتيجة النجاح في سفر الشباب من قبل، ويتبع سماسرة الهجرة طريقتين لتسفير الشباب، تتمثل الطريقة الأولي في السفر بحراً من خلال ليبيا وهي الطريقة الشائعة حتي الآن، وبعضهم يتبع الطريقة الثانية وهي السفر جواً، حيث يسعون للحصول علي تأشيرة سياحية إلي تركيا أو أوكرانيا ثم يتم تهريب الشباب من هذه البلاد إلي إيطاليا أو اليونان أو إلي أي دولة أوروبية، أما عن نجاح السماسرة في تهريب الشباب، فقد أوضحت النتائج أن نجاح رحلة السفر تتناسب طردياً أو عكسياً تبعاً للمبلغ المدفوع من قبل كل فرد، فكلما زاد المبلغ المدفوع كلما أدي إلي ارتفاع مؤشرات نجاح الهجرة، وكلما انخفضت ترتفع معها نسب إخفاق وفشل الرحلة، كما أشار المبحوثون من السماسرة إلي أن الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب يتمثل في عدة عوامل هي إلزام الدولة بتوفير فرص عمل للشباب، تسهيل إجراءات السفر الشرعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات، عقد مصر اتفاقيات دولية لإتاحة فرص العمل للشباب في الدول الأوروبية بطريقة رسمية منظمة، كل هذا يمكن أن يؤدي بدوره إلي الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتقليل آثارها السلبية علي الفرد والأسرة والمجتمع ككل.

ثالثاً: رؤي بعض المهتمين من المثقفين من شرائح مختلفة من المجتمع المصري حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب "الاستكتاب":

حاولت الباحثة استقصاء رؤي بعض المهتمين عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مستخدمة في ذلك طريقة الاستكتاب لجمع المعلومات من وجهة نظر المهتمين، وقد وضعت الباحثة ثلاث محددات لاستطلاع الرأي حولها، تمثلت في الأسباب التي تؤدي إلي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والنتائج التي تترتب عليها، والمقترحات التي يمكن أن تحد من تلك الظاهرة، وأوضحت

النتائج أن هناك أسباب اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، ونفسية، وقانونية علي النحو التالي:

تمثلت الأسباب الاقتصادية في تطبيق مصر نظام الخصخصة وتقلص دورها في توفير وظائف جديدة للشباب، وانتشار البطالة، والفقر، وتدني مستوي المعيشة، أما من الناحية السياسية تتمثل في تأثير العولمة وتدهور حقوق الإنسان وعدم إتاحة الفرص للشباب في المشاركة السياسية، وتتمثل الأسباب الاجتماعية في ضعف التنشئة الاجتماعية وعدم قيامها بأداء أدوراها تجاه الشباب، وضعف آليات الضبط الاجتماعي والعادات والتقاليد السائدة، وتتمثل الأسباب الثقافية في الدور الإعلامي الذي يقدم صورة إيجابية عن الحياة في الدول الأوروبية، هذا يؤدي بدوره إلي تغيير اتجاهات الشباب من خلال وسائل الإعلام المختلفة الذي يؤدي في النهاية إلي هجرة الشباب سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروعة، وتتمثل الأسباب النفسية في استغراق الشباب في أحلام اليقظة أملاً في مستقبل واعد من خلال الهجرة إلي الدول الأوروبية، كما أشارت النتائج فيما يتعلق بالنتائج المترتبة علي ظاهرة الهجرة غير الشرعية أنها تعرض الشباب إلي الموت غرقاً في البحر المتوسط، وانتشار العصابات الدولية لتهجير الشباب، وبيع الوهم للشباب واستنزاف أموالهم، ضعف شعور الشباب بالانتماء للوطن، سيادة الصورة السلبية لدول العالم الثالث ومنها مصر، وارتفاع معدلات الجرائم، وأخيراً تتمثل المقترحات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إلزام الدولة بتوفير فرص عمل للشباب، وتفعيل دور القطاعين العام والخاص في إتاحة الفرص لإقامة مشرعات صغيرة للشباب، القضاء علي ظاهرة الرشوة والمحسوبية، وفرض الرقابة علي مداخل ومخارج الدول التي يتسلل منها الشباب للهجرة إلي الخارج بحراً أو جواً، وتفعيل دور وزارة الداخلية وأمن الدولة وفي السيطرة علي سماسرة السفر وتشديد العقوبات عليهم، وإعداد برامج لمحاربة الفقر، ولتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

الخـــاتمـــــة

احتلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب مكاناً هاماً في مصر، لارتباطها بالعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فظهور آثارها السلبية منذ مضت مصر قدماً نحو تطبيق سياسة التكيف الهيكلي، ونظراً لتردي أوضاع الشباب من جراء تطبيق هذه السياسة، حيث أدت إلي زيادة حجم البطالة بين الشباب، وعدم مراعاة الدولة العدالة في توزيع الأجور، الأمر الذي أدي إلي نفور الشباب المصري من الأوضاع المتردية في مصر والتفكير في الإقدام علي الهجرة غير الشرعية، بعد أن أصبحت مصر في ظل هذه الأوضاع غير قادرة علي الوفاء باحتياجات شبابها ومواطنيها.

وإنطلاقاً من كون ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب بصورة عامة كانت ومازالت تطرح كثير من التحديات الإنسانية والحقوقية للمهاجرين غير الشرعيين، فقد تمثل اهتمام الباحثة بمشكلة الدراسة الحالية في محاولة إجراء دراسة حول التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، بهدف إنجاز مردود علمي يمكن من خلاله تكوين خلفية نظرية وميدانية لدراسات مستقبلية، ومردود إجرائي اجتماعي ينطوي علي كيفية الحد من انتشار هذه الظاهرة في مصر.

ورغم أن الهجرة تمثل واحداً من أكثر المفاهيم تعاملاً بين الباحثين إلا أنه لوحظ أنه يتم توظيف هذا المفهوم بشكل مبهم بسبب تباين الأطروحات المعرفية ووجهات النظر التي يتم من خلالها التعامل مع هذا المفهوم، ولذا فقد راعت الباحثة في الدراسة الحالية استخدام هذه المفهوم بأبعاده المختلفة حتي يتناسب مع محددات الدراسة الحالية.

وأشارت نتائج الدراسة بصورة عامة إلي أن انخفاض الدخل والبطالة يمثلان أهم العوامل التي تدفع الشباب في مصر للتفكير في الهجرة غير الشرعية، حيث أن البطالة تمس عدداً كبيراً من الشباب سواء الحاصلين علي مؤهلات جامعية أو الأميين، ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حدة الفقر بين الشباب الذين يعيشون تحت خط الفقر، والتباين في توزيع الأجور، حيث أن الحد الأدني للأجور يقل بكثير في مصر عنه في الدول الآخري.

وفي مجال التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، فقد لوحظ أن وسائل الإعلام الحكومية تهتم فقط بالتركيز علي الجانب المثير للهجرة الذي يتمثل في حوادث المراكب المتهالكة وموت المهاجرين غرقاً، دون لعب الدور الإيجابي في توعية الشباب لتجنب هذه المخاطر، كما لعبت دورها التغيبي المعتاد في القضايا الهامة لتبتعد بوعي الشباب عن جذور مشكلة الهجرة غير الشرعية ومخاطرها، وأصبحت وسائل الإعلام تصور الشباب المهاجر علي أنهم مجرمون لأنهم يسعون وراء سراب الحياة السهلة بدلاً من بذل الجهد في وطنهم.

والجدير بالذكر أن الباحثة قد لاحظت غياب استراتيجية مصرية للحد من هذه الظاهرة، والسعي فقط إلي تنسيق التعاون الأمني بين الدول لتفكك الشبكات العاملة في هذا الإطار "سماسرة السفر".

ومن أجل الحد من هذه الظاهرة فإنه يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة قادرة علي استيعاب الشباب في سوق العمل المحلي بمصر، ومراعاة العدالة الاجتماعية في توزيع الأجور، وتلتزم الحكومة الجديدة الجاري ترشيحها بضرورة توفير فرص عمل جديدة للشباب عن طريق جذب الاستثمارات الخارجية، وتشجيع القطاع الخاص، وفتح أسواق جديدة للعمالة المصرية بالخارج، وتدريب الشباب الراغب في العمل بالخارج بالتعاون مع حكومات الدول المستقبلة، باعتبار أن هذا التعاون يعد عنصراً هاماً يمكن أن يساهم في الوصول إلي علاقة متوازنة بين مصر والدول الآخري، والعمل علي زيادة فرص عمل الشباب في الدول الأوروبية من خلال التفاوض مع هذه الدول.

وخلاصة القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست ظاهرة ظرفية فحسب، بل أصبحت مكوناً هيكلياً مازالت الآليات المستخدمة فيه حتي الآن غير قادرة علي تدبيره بشكل يحد من أثاره وانعكاساته سواء علي دول المنشأ أو دول المقصد.

كما توصي الباحثة بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حاجة ماسة من قبل الباحثين إلي إجراء مزيد من الدراسات حولها، يمكن أن تتمثل في:

- دور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة ا لهجرة غير الشرعية.
- ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين مصر وإيطاليا (دراسة مقارنة).

استشـــــراف المستقبـــــل بعـــــد أحـــــداث ثورة شباب الخامس والعشرين من يناير **2011** في مصـــــر

لقد أدت الأحداث الفارقة التي شهدتها مصر منذ اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير إلي انصهار جميع شرائح المجتمع المصري في بوتقة الوطن، وتخطي كافة الفروق والفجوات تطلعاً إلي مستقبل يليق بمصر عبر تاريخها العريق، لإعادة صياغة مجتمع قائم علي العدل والأمن والاستقرار يؤمن بالديمقراطية من خلال احترام الرأي والرأي الآخر، وحرية العقيدة والمواطنة، وتحقيق التعددية السياسية وفقاً للدستور المصري الجديد، وبناء دولة مدنية يتحقق من خلالها استرداد مصر لمكانتها بين دول العالم كمدينة فاضلة.

وأطلق علي هذه الثورة مسمي " ثورة شباب الخامس والعشرين من يناير" وهي تعد واحدة من أخطر الثورات في تاريخ مصر الحديث، حيث أتاحت للمصريين بكافة شرائحهم إلي إحداث تغيرات جذرية والإطاحة بالنظام الحاكم، محاولين في ذلك إيجاد أساليب جديدة للخروج من تلك الأزمة، وتمثلت مطالب الثوار في عدة مطالب أساسية منها:

- تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن السلطة.
- حل مجلسي الشعب والشوري.
- تعديل الدستور المصري الحالي، أو التفكير في إلغاؤه وعمل دستور جديد.
- إلغاء حكومة نظيف.
- تشكيل حكومة وطنية إنتقالية "حكومة تكنوقراطية".
- إلغاء قانون الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين.
- انتخاب برلمان يمثل الشعب.
- محاكمة قتلة شهداء 25 يناير وسارقي ثروات الشعب.

ولأول مرة نشهد ثورة بيضاء بلا قائد أو فريق قيادة ثورة لا أحد يستطيع أن يدعي ملكيتها أو ينتسب لنفسه الفضل في قيامها– لكنها كانت ثورة الجميع– ثورة الشباب– الكل لابد أن يتقاسم فواتيرها والكل لابد أن يستجيب لها.

وعلي الرغم من تحقيق الثورة لبعض المطالب، إلا أن هناك مطالب لم تتحقق حتي الآن، وذلك لعدم الاستقرار السياسي وانشغال المختصين بالتحقيق مع النظام السابق، إلا أنه مع

مرور الوقت سوف تتحقق شيئاً فشيئاً بما يحقق التأثير الإيجابي الملموس في سائر قطاعات المجتمع المصري.

تعتقد الباحثة بأن صُنع مصر لمستقبل الشباب لن يتأتي إلا عبر رؤية مؤسسة علي إدراك واع للغايات المرجوة، ، والخبرات السابقة، والتجارب الواعدة، والإمكانات القابلة للتحقيق، ومواجهة العوائق التي قد تحول دون تحقيقها، شريطة أن تنهض الرؤي علي استقراء موضوعي للوضع الراهن علي الصعيدين العالمي والمحلي، وللقوي التي تحكم المسار التاريخي، لاستحقاقات مصر وقدرتها علي المنافسة من خلاله، ففي غياب هذا الاستقراء، أو غياب الوعي بأهميته، قد يتم الخلاص إلي تصورات تبعد تماماً عن تقييم الواقع المعاش، لأن ما يجعل الرؤية من وجهة نظر الباحثة رؤية إيجابية، أنها تقتضي ضرورة استقصاء الواقع وتستشرف رؤيتها من خلال منظور منتظم كلي شمولي، وهذا ما جعل الباحثة أن تلجأ إلي استكتاب ما يقرب من عشرون من أساتذة الجامعات وأفراد المجتمع المدني، باعتبارهم أكثر خبرة وجدارة بالثقة في التساؤلات التي استكتبوا فيها، ولذا فإن الرصد الموضوعي يفترض التنويه بما تنطوي عليه الأوضاع الراهنة في مصر من ايجابيات وسلبيات واستشراف سبل مواجهتها.

ونظراً لتزامن ما حدث في مصر من تغيرات بعد رحيل النظام السابق مع كتابة تقرير الرسالة الحالية، فقد رأت الباحثة أن تستشرف مستقبل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ضوء بعض التغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وإنطلاقاً من إيمان الباحثة كمواطنة مصرية مع ما أشارت إليه نتائج الدراسة الميدانية بأن ضعف الإنتماء الوطني والسياسي وتهميش الشباب من الأسباب التي ساعدت علي انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكذلك إندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011م، ونظراً لعدم استقرار الأوضاع الراهنة في مصر، والحاجة إلي الانتهاء من كتابة تقرير الدراسة الحالية، فسوف تقتصر الباحثة في السياق الحالي علي الإشارة إلي بعض التغيرات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية علي النحو التالي:

- **التغيرات السياسية:**

لقد أدت ثورة الشباب المصري إلي تحقيق نقله نوعية مكنتهم من امتلاك مساحات واسعة من الديمقراطية أدت إلي تحقيق مطالبهم والإطاحة بالنظام الحاكم، وتغيير الدستور، وحل مجلسي الشعب والشوري، والتعبير عن رأيهم فيما يتعلق بالإصلاح السياسي، وتستشرف الرؤية الحالية مستقبل الإصلاح السياسي أنه سيؤدي إلي إيجاد نظام ديمقراطي قائم علي أساس مفهوم المواطنة واحترام حقوق وحريات الشباب، وسيعمل علي محاربة الفساد السياسي، ووجود نموذج

مصري جديد في نظم الحكم ستتأثر به العديد من الأنظمة العربية الآخري بصورة مباشرة أو غير مباشرة،ومن بينها السلطة الوطنية.

وتعتقد الباحثة أن خروج الشرائح المختلفة من الشباب المصري يوم 25 يناير عام 2011 قد أتاحت الفرصة في الكشف عن الاتجاهات الفكرية لفكر الشباب والشعب كله فيما يتعلق بالانتماءات السياسية، ومن أبرز هذه الاتجاهات الانتماء القومي، والإسلامي والتوجه الرأسمالي، كما أدي إلي ظهور ائتلاف شباب الخامس والعشرين من يناير، وظهور الأحزاب السياسية المختلفة المعبرة عن جميع طوائف الشعب.

أهم ما يميز السيناريو السياسي الذي يتعلق بتغيرات أوضاع الشباب، يمكن أن يتمثل في الآتي:

- كسر حاجز الخوف لدي الشباب بل والشعب كله.
- القدرة علي المشاركة السياسية في المرحلة الحالية والمقبلة (انتخابات الرئاسة، وتشكيل الحكومة الجديدة، واختيار أعضاء مجلسي الشعب والشوري)، بحيث ستكون مشاركة فعالة وحقيقية ودون تزوير.
- تغيير شعار الشرطة إلي الشرطة في خدمة الشعب.
- إتاحة الفرصة للشباب الأصغر سناً للمنافسة علي الرئاسة وإعطاء الشعب فرصة لاختيار الرئيس ولا يفرض عليهم مدي الحياة.

الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلي تأكيد المواطنة وانتماء الشباب والولاء للوطن.

- **التغيرات الاقتصادية:**

لقد شهد الاقتصاد المصري حالة من الانهيار منذ أن سعي النظام الحاكم إلي تطبيق سياسة التكيف الهيكلي من خلال خصخصة القطاع العام، وتهميش دور الدولة في استيعاب الشباب وتوفير فرص للعمل، الأمر الذي أدي إلي تدهور.

أوضاع التنمية الاقتصادية في مصر وإندلاع ثورة 25 يناير، ورغم بدء ثورة الشباب في مصر، إلا أن النظام القديم سعي قبل أن يرحل إلي تدمير الاقتصاد المصري من خلال إحداث انفلات أمني وقطع وسائل الاتصالات وشبكات الانترنت، وبث الرعب في نفوس الشباب، ، بما دفع الجاليات والمستثمرون العرب والأجانب إلي الهروب، وتراجع الاستثمارات الأجنبية أمام الانفلات الأمني الذي أحدثه النظام الحاكم القديم قبل رحيله.

أما عن السيناريو الاقتصادي الذي يتعلق بتغيرات أوضاع الشباب يمكن أن يتمثل في الأتي:

- سعي الحكومة إلي محاولة زيادة الأجور إلي 15%.
- سعي الحكومة إلي تثبيت العاملين بنظام التعاقد في القطاعي العام والخاص.
- تفعيل دور الدولة في الحد من ظاهرة بطالة الشباب واستيعابهم في سوق العمل للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- تعديل مناهج التعليم قبل الجامعي بحيث يمكن من خلالها توعية النشء بقضايا الشباب وسبل مواجهتها.
- اهتمام البحث العلمي بالمشكلات المعاصرة في مصر واقتراح سبل الحد منها.
- الحد من ظاهرة هجرة العقول المصرية في المجالات العلمية المختلفة، وعودة العقول المهاجرة للمشاركة الإيجابية في النهوض بالمجتمع وقضاياه في المرحلة المقبلة مع توفير المناخ العلمي والبحثي الملائم لهم.
- محاولة الحكومة الجديدة استرجاع ثروات مصر المنهوبة ومحاسبة المسئولين وهي بالمليارات الدولارية.

- **التغيرات الاجتماعية:**

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلي تغير النسق القيمي لدي الشباب وفقدان الهوية كأحد الأسباب التي أدت إلي تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكذلك انطلاق ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011م من قبل شباب مصر، محاولين في ذلك إلي إعادة صياغة وضع هوياتهم وإضافة أبعاد جديدة لها لم تكن مكتشفة من قبل، حيث استطاع الشباب الإطاحة بالنظام الحاكم الذي يظل فيه رئيس الجمهورية مستمراً علي قيادة الدولة حتي نهاية حياته، واستطاع شباب الثورة وضع مصر علي أول بدايات صياغة حياة ديمقراطية حقيقية ومحاربة الفساد والاستبداد، ومحاولة المشاركة الإيجابية في صياغة الدستور ووضعه في إطار تشريعي اجتماعي يقبله الشباب كي يعيش معه أجيال قادمة، وتعتقد الباحثة أن خروج ملايين الشباب إلي الشارع يستشرف تغيراً سياسياً اجتماعياً بشكل أو بآخر كان في حد ذاته عملية – ثورية قد جرت ومازالت تجري فيها اتجاهات كثيرة ومعقدة، ظلت علي تواصلها وستظل مستمرة من أجل التغيير، وستعمل معاً رغم اختلاف الأصول والأفكار علي تأمين البلاد في لحظات ثورية تكون في العادة مهددة للأمن علي المستوي الشخصي والمستوي العام للوطن.

أما عن السيناريو الاجتماعي الذي يتعلق بتغيرات أوضاع الشباب يمكن أن يتمثل في الأتي:

تحقيق الأمن الإنساني الذي لم يعد يعني فقط أمن الوطن الذي يرعي مصالحه، ولا يعني أمن النظام السابق الذي كان يدير شئون الدولة، ولكنه يُعني في جوهره "أمن المواطن

المصري" الذي يضمن مصالح الوطن، وواهب الشرعية لنظام حكمه الديمقراطي القائم الذي يوصف بأنه:

- أمن سياسي قائم علي إطار مرجعي قانوني يحدد هيكل واختصاصات السلطة العامة، ويضمن استقلالية السلطة القضائية، ويعزز استحقاقات المواطنة والمشاركة، ويصون كرامة المواطن ويحفظ حقوقه ويكفل سلامته من العنف والجور عليه، ويمكن مصر من التكيف مع التحولات التي تطرأ علي توازن القوي العالمية، والاحتواء المبكر لأية تهديدات خارجية محتملة.
- وأمن اقتصادي يلبي للمواطن حاجاته الأساسية الإنسانية، ولوطنه القدرة علي استثمار أمثل لموارده وتوظيفها في تحسين ظروف المعيشة في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد تتحكم فيه آليات سوق العمل.
- وأمن صحي يضمن للشباب حياة مقبولة، وأمن بيئي يحافظ علي استنزاف موارد مصر الطبيعية ويحميها من التفريط فيها.
- وأمن اجتماعي يؤمن له تعليماً يؤهله لتحقيق ذاته، وتحقيق ما يكمن فيه من قدرات ومواهب، وعملاً يليق بما تأهل له خلال مراحل التعليم، وعدالة في إتاحة الفرص، وتقويماً موضوعياً للأداء، وتهيئة مناخ ثقافي منفتح يمكنه من التعبير عن نفسه والاعتزاز بهويته والحفاظ علي خصوصياته القيمية، وتُعد له الثقة في قدرته علي الإسهام النوعي في إثراء الثقافة الإنسانية.

وذلك لأنه من حق كل مواطن مصري أن يجد ما يشبع حاجاته الأولية علي أقل تقدير من مأكل، ومشرب، وملبس، ومسكن وأن يجد الشباب ما يحتاجونه لكي يتحقق لهم ما يسمي بالأمن الإنساني في إطار الديمقراطية. حيث أنه من غير المنطقي ولا المقبول أن يقوم المجتمع المصري علي طبقتين، طبقة تملك كل شيء Some وطبقة آخري قد لا تملك أي شيء Nothing.

والجدير بالذكر أن هذه الثورة قد أضافت إلي علم الاجتماع مفاهيم ومصطلحات جديدة، حيث أطلق المشتغلون في مجال علم الاجتماع علي ظاهرة انتحار الشباب بإشعال النار في نفسه كوسيلة للضغط والتأثير علي النظام الحاكم "بظاهرة البوعزيزي" نسبة إلي المواطن التونسي محمد البوعزيزي.

ومن خلال إدراك الباحثة لتكرار إندلاع الثورة في تونس والجزائر والمغرب ومصر وليبيا، فقد لاحظت وجود ظاهرة جديدة يمكن أن يطلق عليها – من وجهة نظر الباحثة– "بظاهرة الهجرة

الجماعية " وذلك لعدم الاستقرار في كثير من الدول العربية، حيث قام عدد كبير من العاملين بالدول العربية بالهجرة الجماعية القسرية من ليبيا إلي تونس نتيجة تردي الأوضاع في ليبيا.

وتستشرف الرؤية الحالية مستقبل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بأنه سوف يحد منها أو ربما ستختفي في ظل قيام الدولة بتوفير فرص عمل للشباب، ومراعاة العدالة في توزيع الأجور، والتقليل من حدة الفقر، والبطالة، وإتاحة فرص عمل للشباب بإنشاء مشروعات استثمارية– خاصة بهم، وإعداد برنامج قومي منظم للتشغيل علي أن يكون في إطار زمني محدد يستهدف إلي تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وإعادة صياغة التشريعات الخاصة بالهجرة بصورة عامة حتي يمكن التفاوض في شأنها مع دول المقصد.

وخلاصة القول: أنه لن تحل مشكلة الهجرة غير الشرعية ولن تختفي هذه الظاهرة في مصر إلا بتضافر الجهود وتكاتفها من أجل تحسين النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المصري، وإعلاء قيم الانتماء وحب مصر.